

مجــلـة الحــق

تصدر عن كلية القانون – جامعة بني وليد – ليبيا

Website: https://www.al-haqjournal.ly/index.php/alhaq/index

العدد الثالث عشر ، يونيو 2024، عدد خاص بالمؤتمر الدولي الأول لكلية القانون

سبل مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي

أ. إبراهيم الحوسين عتيق[1] ،أ. حسين مصباح الجمل[2]

قسم القانون الخاص، كلية القانون، جامعة بني وليد، ليبيا.[1]

قسم القانون ، جامعة أفريقيا للعلوم الإنسانية والتطبيقية ، طرابلس، ليبيا[2]

ebrahimateeg@bwu.edu.ly

Ways to combat corruption in higher education institutions

Ebrahim Al-Hussein Atiq[1] , Hussein Misbah Al-Jamal[2]

Department of Private Law, Faculty of Law, Bani Waleed University, Libya.[1]

Department of Law, Africa University of Humanities and Applied Sciences, Tripoli, Libya[2]

تاريخ الاستلام: 2024-04-24 تاريخ القبول: 2024-05-13 تاريخ النشر : 2024-06-01

الملخص

واجه الإنسان العديد من المشكلات والضغوطات في مجتمعه والتي دفعت الكثيرين من الناس الى سلوك الطرق غير المشروعة في سبيل تحقيق بعض اهدافهم واشباع رغباتهم وحاجاتهم ، وقد تطور هذا الأمر إلى أن أصبح الفساد في زماننا هذا آفة تنخر المجتمع توغلت وتغلغلت فيه وأضحى من الظواهر السيئة التي انتشرت في الكثير من المؤسسات وفي اتمام المعاملات وتبادل الخدمات ، هذه الظاهرة الخبيثة مردها ضعف الوازع الديني وتراجع في منظومة الأخلاق وغياب الرادع القانوني وكما يقولون " من أمن العقوبة أساء الأدب)

الكلمات الدالة: مكافحة الفساد ، التعليم العالي ، المؤسسات ، الجامعات ، مظاهر الفساد.

Abstract

Man has faced many problems and pressures in his society, which have led many people to take illegal methods in order to achieve some of their goals and satisfy their desires and needs. This has developed until corruption in our time has become a scourge that is ravaging society, has penetrated and penetrated it, and has become one of the bad phenomena that has spread. In many institutions, in completing transactions and exchanging services, this malicious phenomenon is due to the weakness of religious morals, a decline in the moral system, and the absence of legal deterrents. As they say, “He who is safe from punishment has misbehaved.”

Keywords: Anti-corruption, government, money laundering, regulatory authorities, financial institutions.

مقدمة:

إن الله سبحانه وتعالى منذ بدء الخليقة خلق سيدنا آدم وأنزله الى الأرض لكي يعمرها ويحافظ عليها ويستغل خيراتها ويتوارثها من بعده ابناؤه الى ان يرث الله الأرض وما ومن عليها .

ولكن الطبيعة البشرية الأمارة بالسوء وما جبل عله الإنسان من حبه للتملك جعلته يجنح منذ الأزل عن جادة الصواب ويتبع خطوات الشيطان وما تهوى الأنفس ونتيجة لذلك جنح إلى افساد ما استخلفه الله عليه وقد قال الله في كتابه " ظهر الفساد في البر والبحر بما كسبت ايدي الناس ليذيقهم بعض الذي عملوا لعلهم يرجعون" صدق الله العظيم . سورة الروم الآية 40

أهمية البحث

تكمن أهمية البحث في انه يسلط الضوء على ظاهرة اصبحت للأسف منتشرة وبكثرة في بلادنا وخاصة في قطاع حيوي كقطاع التعليم العالي ولعل خير دليل على ذلك ما شهدته السنين الماضية من اضراب لأعضاء هيئة التدريس الجامعي ايقاف الدراسة لعدة ايام وربما اشهر مما سبب ضررا كبيرا بالدراسات الجامعية والأكاديمية الجامعية منها والعليا وذلك نتيجة ما يصفه البعض وشددت على ذلك النقابة العامة لأعضاء هيئة التدريس الجامعي من فساد اداري مستشري في قطاع التعليم العالي نتج عنه صدور الكثير من القرارات المثيرة للجدل والتي تخرج عن نطاق الشرعية وتندرج في بند المجاملات سواء كانت قرارات تكليف بمناصب او ايفاد للدراسة او في مهمات علمية او تكليف بعضوية لجان داخلية او خارجية او التكليف بالعضوية في المنظمات الدولية لمن لا يستحقون ذلك ولا تسمح لهم مؤهلاتهم به .

خطة البحث:

وسنتناول في بحثنا هذا مكافحة الفساد في مؤسسات التعليم العالي في مبحثين نخصص المبحث الأول لتعريف الفساد وبيان أسبابه ومظاهرة ونقسم هذا المبحث الى ثلاثة مطالب سنتناول في المطلب الأول ماهية الفساد الاداري وفي المطلب الثاني أسباب الفساد الإداري وفي المطلب الثالث مظاهر الفساد الاداري والمبحث الثاني نحصصه للحديث عن الفساد في التعليم العالي ونتناول في المطلب الأول اسباب الفساد في قطاع التعليم العالي وفي المطلب الثاني سنتناول مظاهر الفساد في العليم العالي وسبل الحد منها ومكافحتها .

وقد تناولنا ذكر بعض التعريفات الفساد في التشريعات المختلفة وكذلك تعريف الفساد عند بعض فقهاء القانون ثم تكلمنا عن اسباب الفساد سواء كانت هذه الاسباب ادارية او سياسية او اقتصادية وتكلمنا عن الفساد الاداري والفساد التعليمي ثم تناولنا بعض مظاهر الفساد مثل الرشوة واستغلال الوظيفة والوساطة والمحسوبية .

وفي المبحث الثاني الذي خصصناه للحديث عن الفساد الاداري في التعليم العالي وسبل وطرق مكافحته قسمنا هذا المبحث الى مطلبين تناولنا في المطلب الاول اسباب الفساد في قطاع التعليم العالي حسب وجهة نظرنا وفي المطلب الثاني مظاهر هذا الفساد وسبل مكافحته

المبحث الأول تعريف الفساد وأسبابه ومظاهره

المطلب الأول

ماهية الفساد

هناك شبه اجماع على عدم تحديد معنى واحد للفساد ،ولا يوجد اتفاق حول مفهوم الفساد وذلك لتباين وجهات النظر واختلاف الرؤى الفكرية والمدارس القانونية لمن تطرقوا لتعريف الفساد ،فالفساد في الشريعة هو الخروج عن جادة الطريق السليم وظهرت عدة تعريفات للفساد ومنها انه الانحراف عن كل ضابط لمنظومة الأخلاق . وهو ايضا يعني اساءة استخدام السلطة الإدارية الممنوحة للشخص سواء في مجال المال العام او النفوذ او التغافل عن تطبيق مقتضى النظام العام ، أو المحاباة لتحقيق مصلحة شخصية على حساب المصلحة العامة ، بغرض الحصول على منفعة وبذلك يمكن تعريف الفساد بأنه كل سلوك خارج القواعد الدستورية والقانونية النافذة في المجتمع ويكون الغرض منه الحصول على منافع بطرق مخالفة للقانون والنظام في الدولة .

المطلب الثاني

اسباب الفساد :

الفرع الأول الأسباب الإدارية والاقتصادية

من أهم أسباب الفساد بعض العادات الاجتماعية الخاطئة وهي التي تكون ناتجة عن سلوك عادات وتقاليد وأعراف اجتماعية موروثة ، ناتجة عن وجود تمايز طبقي مجتمعي داخل المجتمع ، والذي بدوره يؤثر على سلوك بعض الأفراد بما يقومون به من تمييز طبقي وعنصري داخل مجتمعهم ، ومن المسلم به قانونا أن العرف الذي يعد مصدرا من مصادر التشريع عند علماء القانون أن هذا العرف لكي يكون مصدرا للتشريع لابد أ يتفق مع مبادئ الشريعة الإسلامية ومع مبادئ المشروعية ومع النظام العام والآداب السائدة في المجتمع وهذه العادات تؤثر في بعض الاحيان على أداء الإدارة عندما يتأثر مسؤولي هذه الادارات بهذه العادات ومن المسلم به ان كل ما يؤثر على أداء الادارة يؤثر سلبا على الجانب الاقتصادي.

ومن اسباب الفساد ايضا وجود بيئة خاصة له ويظهر ذلك في حالات حدوث الكوارث الطبيعية المدمرة كالزلازل والفيضانات والبراكين والتي بدورها تسبب أزمات اقتصادية وبيئية وانسانية تلقي بظلالها على المجتمع الذي تعرض لهذه الكوارث وما ينتج عنها من فقر ومجاعة وتشرد يكون بيئة مناسبة لظهور الفساد.

وهناك ايضا الإفساد الاقتصادي حيث أن الظروف والأوضاع الاقتصادية المفاجئة والتي قد تطرأ على أي مجتمع نتيجة الصراعات والحروب وهذه بدورها تولد حالة من الركود الاقتصادي وارتفاع الأسعار واحتكارها عند فئة معينة مما يولد معه الفساد في الكثير من المؤسسات الاقتصادية والتجارية والخدمية ، وهذا طبعا يلقي بظلاله ويؤثر سلبا على مفاصل الإدارة في اي مجتمع وفي اي وقت وحين .

وهذا في مجمله يقودنا الى نتيجة مؤداها :

أن من اسباب الفساد الضعف الشديد في تأثير الوازع الديني وانصياع الافراد الى الاهواء الشخصية والشهوات والتي تجعل من الإنسان في اي مجتمع يجد المبرر لنفسه في سلوك هذا المسلك المشين، وبأنه تصرف هذا التصرف بدواعي الضرورة وأن الغاية عنده تبرر الوسيلة وليس في الإمكان أكثر مما كان ، وعندها يقل الوازع الديني لدى الانسان ويقل خوفه من الله سبحانه وتعالى ومن لا يخاف الله يفعل ما يريد .

نخلص من ذلك كله بأنه يمكن اجمال اسباب الفساد الاداري في سببين رئيسين هما السبب الأخلاقي وهو مدى التزام المجتمع بالدين وبالعادات والتقاليد واحترامها .

والسبب المادي وهو ما يعتقده البعض بأن كسب المال يمكن ان يؤدي الى تولي السلطة .

<u>الفرع الثاني الاسباب السياسية :</u>

الاسباب السياسية للفساد الاداري غالبا ما تلقي بظلالها على الحياة الاقتصادية للأفراد فظهور الاستبداد السياسي سببا جوهريا لظهور الفساد وكذلك الحكومات الدكتاتورية وغياب الديمقراطية والتداول السلمي على السلطة .

ومن بين ظواهر الفساد السياسي ايضا الفساد في الانتخابات التي تكون نتيجتها وصول الفاسدين بطرق غير قانونية لسدة الحكم .

من المعلوم بداهة ان عدم الاستقرار الساسي من اهم اسباب ظهور الفساد وخاصة في المجتمعات المتخلفة والتي تصنف من دول العالم الثالث وان كان ذلك ان ينطبق حتى على الدول المتقدمة (العالم الأول) ، ولكن تلقى هذه الظاهرة انتشارا واسعا في المجتمعات التي يكون فيها ضعفا في ممارسة الديمقراطية وكذلك في المجتمعات التي تتسم حكوماتها بالاستبداد والدكتاتورية وفي الدول التي تقوم على حكم الفرد الامر الذي ينعكس على أداء المؤسسات القانونية والدستورية بما فيها من سلطات رقابية داخل الدولة وربما يرجع ظهور الفساد السياسي الى هذه الاسباب :-

ا- انعدام الديمقراطية وذلك بوصول الفاسدين الى تولي بعض المناصب سواء في السلطة التشريعية او التنفيذية مما ينتتج عنه اصدار بعض التشريعات التي تخدم السلطة الحاكمة ويقل مشاركة المواطنين والنخب في اصدار التشريعات المناسبة لمكافحة الفساد .

ب- التفاوت الطبقي وظهور المحاباة والعنصرية القبلية و المناطقية مما ينتج عنه وصول بعض الاشخاص لمراكز القرار وولائهم لرؤسائهم على حساب المصلحة العامة .

ج- كثرة الاضطرابات السياسية والمناوشات وظهور التشكيلات المسلحة يؤدي الى ظهور قوى مسلحة تضعف من هيبة الجيش والشرطة واجهزة الدولة الرسمية على حساب تغول هذه المليشيات وتأثيرها على السلطتين التشريعية والتنفيذية وربما حتى القضائية.

ومن الاسباب السياسية ايضا للفساد الاداري هي ما يمكن ان نطلق عليه ابدية الادارة وهي استمرار اصحاب المناصب الادرية في مناصبهم لفترات طويلة وخير مثال على ذلك عندنا في السابق اللجان الشعبية العامة وتكرار اسماء الأمناء فيها وبعد 2011 المؤتمر الوطني العام الذي انتخب سنة 2012 وتغير الى مجلس الدولة وهو باق الى تاريخ اليوم في السلطة ومجلس النواب منذ 2014 ومازال الى يومنا هذا رغم ان قانون انتخابهما حددت لهما مدة معينة وقد مارسوا الكثير من الفساد السياسي والاداري واستغلوا مناصبهم للكسب غير المشروع وتعيين اقاربهم واسرهم في مناصب عليا وسفارات ووظائف ادارية عليا .

ومن الاسباب السياسية الانقسام السياسي في البلاد وظهور حكومتين في شرق وغرب ليبيا وازدياد عدد السفارات بدون أي فائدة وازدياد النفقات والتدخل الخارجي في شؤون البلاد وعدم بسط السيادة على المنافذ ورهن بعض السياسيين قرارات البلاد السياسية المصيرية بموافقة الدول الاجنبية الشقيقة منها والصديقة وتولي الحكم وزمام الامور في الدولة اشخاص وسياسيين دون المستوى المطلوب ولا يفقهون شيئا في الحكم والسياسة قادوا البلاد الى انقسامات سياسية واخشى ان يقودونها الى التقسيم كما حصل في السودان.

المطلب الثالث

مظاهر الفساد :

وتتمثل مظاهر الفساد الاداري في عدم احترام اوقات العمل وعدم تحمل المسؤولية الوظيفية افشاء اسرار العمل وايضا التكدس الوظيفي وعدم وضع الشخص المناسب في المكان المناسب وتضخم الجهاز الاداري للدولة مما يضطر الموظفين والجمهور احيانا الى اتباع طرق غير قانونية للحصول على الخدمات من الادارة والحصول على منافع مادية بطرق غير مشروعة ربما بسبب ضعف المرتبات والاجور ومن هذه السلوكيات المجرمة قانونا وتعد من أوضح صور الفساد الاداري

الرشوة

الرشوة من اهم صور ومظاهر الفساد المنتشرة في اغلب المجتمعات والرشوة داء خبيث انتشر في المجتمع قضى على القيم والاخلاق وعلى مبدأ المساواة فأصبح من يملك المال يمكنه الدفع للحصول على الخدمات رغم احقيته فيها

وذهب البعض الى تعريف الرشوة اصطلاحا بأنها: ما يعطى لإبطال الحق أو لإحقاق الباطل وعرفه أخرون بأنها ما يعطيه الشخص للحاكم وغيره ليحكم له وقيل هي ما يعطيه الشخص ليحكم له بباطل او ليولي ولاية او ليظلم له انسانا .

وعرفها البعض الآخر بأنها ما يدفع من مال الى ذي سلطان او وظيفة عامة ليحكم له او على خصمه بما يريد هو او يؤخر لغريمه عملا .

واما تعريف الرشوة في القانون فهي في القانون المصري معناها ان يتاجر الموظف العام بأعمال الوظيفة المختص بها من اجل تحقيق مصلحة خاصة تتمثل في الكسب غير المشروع من الوظيفة على حساب المصلحة العامة .

وهي ما انتشرت في اي مرفق من مرافق الدولة الا اهلكته .

ومن صورها اقصاء الكفاءات المؤهلة نتيجة الرشوة والوساطة والمحاباة ، والتكسب من وراء الوظيفة العامة بغير وجه حق ، واستغلال الممتلكات والمقدرات العامة وتسخيرها للأعمال الشخصية وإساءة استعمال السلطة واستغلال النفوذ والاستيلاء على المال العام باستغلال سلطان الوظيفة والتهاون في تطبيق التشريعات النافذة او تطبيقها على البعض فقط في مقابل الحصول على منافع مادية واحيانا قد تسبب الرشوة في عدم اصدار قوانين رادعة للفساد او عدم القدرة على تنفيذ هذه القوانين ان وجدت ، وذلك لتقاعس قيام السلطة التشريعية في القيام بدورهم المطلوب محاباة لبعض الاشخاص المستفيدين من بقاء هذه التشريعات ومقابل ما يمكنهم الحصول عليه من منافع في حالة بقائهم في السلطة ، رغم قصور هذه القوانين او قدمها وعدم مواكبتها للتطور الاداري المذهل الذي احدثته وسائل التواصل الإلكترونية وتطور وسائل التواصل وتقديم الخدمات بيسر وسهولة عن طريق هذه الوسائل الحديثة.

استغلال الوظيفة :

من بين مظاهر الفساد استغلال الموظف لوظيفته اما بحرمان شخص ما من خدمة يستحقها او بإعطاء شخص خدمة لا يستحقها وهو ربما يندرج تحت مسمى اساءة استعمال السلطة وهذا العيب يجعل من تصرف هذا الموظف يشكل مخالفة ادارية يعاقب عليها وفقا لنصوص القانون الاداري ومن صور اساءة استعمال السلطة ايضا ان الموظف المكلف بهذه الخدمة يمكن ان يصدر منه قرار مخالف لما تنص عليه القوانين

النافذة وقد يرتكب هذا الموظف مخالفة اخرى بأن يمتنع عن اصدار قرار اداري كان ينبغي عليه اصداره وهو ما يعرف بالقرار السلبي مستغلا في ذلك سلطته الادارية ووظيفته التي اعطته هذا الحق فيتصرف بعكس ما تقتضيه الوظيفة ويستغل هذا الوظيفة ليرتكب هذه المخالفة .

الواسطة كوسيلة للحصول على الخدمة :

من مظاهر الفساد الاداري هو الاعتماد على الواسطة في القطاع الاداري العام واهمال ما يتطلبه القانون في مثل هذه الحالات سواء في التعيينات او في تقديم الخدمات ويؤدي ذلك الى تولي الوظائف بشكل غير قانوني وعلى غير ما تقتضيه المصلحة العامة من ضرورة توفر الاشتراطات القانونية في تولي الوظيفة او توفير مستندات ضرورية للحصول على خدمة معينة

المبحث الثاني الفساد الاداري في التعليم العالي وسبل وطرق مكافحته

للحديث عن الفساد الاداري في التعليم العالي لابد من الإشارة الى ان الفساد الاداري في ليبيا انتشر وبشكل كبير ومخيف في كل المجالات في ليبيا وشمل كل السلطات التنفيذية والتشريعية وربما واتمنى الا يحدث ذلك فيشمل السلطة القضائية فالقضاء ما زلنا نعول عليه ونثق فيه ليكوم سدا منيعا وحاميا قانونيا لانتشار وتفشي الفساد ليضرب اطنابه في كل مرافق واركان الدولة وندعو الى تحصين القضاء ليكون الركن الشديد الذي نلجأ اليه لتقويم السلطتين التشريعية والتنفيذية والنأي بهما عن الانغماس في الفساد وصيرورته سلوكا مألوفا بدل ان تعتبره جريمة مشينة وسوسا ينخر مرافق الدولة وسببا لغضب الله وسخطه علينا لمخالفتنا لشريعته السمحاء التي تحرم الفساد وتحذر الفاسدين من غضب الله وعذابه .

والفساد في التعليم العالي شأنه شأن الفساد في كل قطاعات الدولة الأخرى له أسبابه فبالإضافة الى الأسباب العامة للفساد التي اشرنا اليها في المبحث الأول فإن الفساد في التعليم العالي له أيضا عدة صور وعدة أسباب .

المطلب الأول

اسباب الفساد في التعليم العالي

– ولعل من أهم انتشار اسباب الفساد في التعليم العالي هو الانقسام السياسي وضعف الرقابة الادارية والقضائية نتيجة للوساطة والمحسوبية وايضا انتشار العوامل الجهوية والقبلية والمناطقية في قطاع التعليم العالي من خلال التكليفات برئاسة الأكاديميات والجامعات والكليات والادارات ورئاسة الأقسام والإيفاد للخارج سواء لعضوية البعثات الدبلوماسية او الملحقيات الطلابية والثقافية او للعمل في السفارات والمنظمات الدولية في الخارج .

– ونرى ذلك يتحقق من خلال قوائم الموفدين للخارج والتي سلطت عليه الضوء تقارير الأجهزة الرقابية وكذلك ملف الإيفاد للدراسة بالخارج وملف الإجازات العلمية وهذين الملفين كانا حاضرين وبقوة في مطالب اعضاء

هيئة التدريس الجامعي عندما قرروا تعليق الدراسة والدخول في اعتصام الى حين تحقيق مطالبهم المشروعة والتي بالمناسبة وعدوا بالاستجابة لطلباتهم تلك وهو ما لم يتحقق على ارض الواقع حتى كتابة هذا البحث .

– ولعل من اسباب الفساد في التعليم العالي هي المحاصصة القبلية والجهوية في التكليفات والتعيينات وأيضا استغلال النفوذ لبعض رجال الدولة وقيامهم ببعض التكليفات سواء في الداخل او الخارج بناء على القرابة والمصالح وتبادل المنافع والخدمات دون مراعات للتشريعات النافذة او للتخصص والخبرة والمقدرة .

– ومن بين اسباب الفساد الاداري هي اغفال تطبق التشريعات النافذة الخاصة بالتعليم العالي وخاصة لائحة التعليم العالي رقم 2010/501م والتي بينت حقوق وواجبات عضو هيئة التدريس الجامعي وما له وما عليه وقد ضربت وزارة التعليم العالي في الكثير من الأحيان وعديد المرات بهذه اللائحة عرض الحائط وعطلت ما فيها من مواد بقرارات فردية ولعل ادل على ذلك هو تعطيل منح الإجازات العلمية مدفوعة التكاليف في الداخل والخارج لعضو هيئة التدريس ومخالفة الأحقية في الإيفاد للدراسة بالخارج والتي تعطي الأولية للمعيدين وأعضاء هيئة التدريس من حملة الماجستير لتحضير الدكتوراه وقد اشارت الأجهزة الرقابية ومنها جهاز الرقابة الادارية وديوان المحاسبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد الى ذلك في تقاريرها السنوية التي تقدمها للحكومة فيما يتعلق بقطاع التعليم العالي .

– ومن بين الأسباب القوية لانتشار الفساد في هذا القطاع الحيوي التجاذبات السياسية والأجندة التي يتبعها من يتولى ادارة هذا القطاع وقد رأينا ذلك جليا من خلال الحكومات المتعاقبة والشخصيات التي تولت قيادة هذا القطاع في تلك الحكومات وكيف اختلفت السياسة التعليمية والتكليفات بمجرد تغيير الوزير في هذا القطاع .

– وربما يرى البعض أن من بين اسباب انتشار الفساد في هذا القطاع هو النقص في التشريعات الحديثة التي تعالج الكثير من الامور التي ربما اغفلتها التشريعات السابقة اما بسبب التطور المذهل التي شهده هذا القطاع او بسبب التغير السياسي الذي حدث في البلاد ولا يخفى عليكم أن لائحة التعليم العالي مضى على اصدارها اكثر من اربعة عشرة سنة وهي مدة كافية لتعديلها لتواكب ما طرأ من تغيير في هذه السنوات على العملية التعليمية وظهور نظريات ومناهج جديدة تحتاج الى تشريعات حديدة تواكب التطور في العملية التعليمية وتكون متناغمة ومتناسبة مع

الإمكانيات التي تتوفر لأعضاء هيئة التدريس لأعداد دراسات وأبحاث تسلط الضوء على ما يحتاجه قطاع التعليم العالي للنهوض بالعملية التعليمية، وتكون رادعة لما قد يتعرض له بعضهم من المضايقة والمحاربة اذا ما تحدثوا عن هذا الأمور مما دعا الغالبية الى عدم التطرق لهذا الأمر خشية غضب رؤسائهم وما يترتب على ذلك من اجراءات ربما يتعرض لها كل من يتناول هذا الموضوع بالنقد والتقريع حتى ولو كان ما يقوله صحيحا وثابتا بالمستندات.

– تعقيد الكثير من الإجراءات امام الباحثين وطلاب الدراسات العليا سواء في مرحلة الماجستير او الدكتوراه وخاصة ما تقره الأكاديمية من اجراءات معقدة وتعجيزية يراها كذلك الكثير من الطلاب وخاصة خلال دراسة الدكتوراه فمن المعلوم ان كثيرا من دول العالم لا تشترط دراسة دبلوم في الدكتوراه وتكتفي بدبلوم الدراسات العليا ومن يرغب في كتابة اطروحة الدكتوراه تسهل له الإجراءات ويبدأ في كتابة الأطروحة بمجرد نيله للماجستير وحصوله على الموافقة على موضوع الأطروحة هذا الإجراء رتب الكثير من المصاريف على قطاع التعليم العالي لا داعي لها ومنها توفير اعضاء هيئة تدريس لدبلوم الدكتوراه وما يستتبعه من قاعات وبحوث وكادر وظيفي واهدار للمال والوقت للطالب ولعضو هيئة التدريس وللأكاديمية بلا مبرر وهو ما يمكننا ادراجه ضمن الفساد الإداري لأنه يرتب التزامات مالية ومصروفات طائلة تتحملها خزينة الدولة كان بالإمكان تلافيها لو انتهجنا منهج الكثير من الدول العربية والأجنبية في مجال الدراسات العليا .

– ويرى البعض أنه ينبغي التوسع في قطاع التعليم الخاص حتى نجنب الدولة الكثير من المصاريف والسير على خطى الدول المتقدمة التي تشجع قطاع التعليم الخاص ونرى ان افضل الجامعات تصنيفا في العالم هي جامعات خاصة لا تتحمل الدولة أي مصروفات عنها .

المطلب الثاني مظاهر الفساد في التعليم العالي وسبل الحد منها ومكافحتها

مظاهر الفساد في التعليم العالي

تناول تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022 م ملاحظات الديوان عن قطاع التعليم وفي مجال الدراسة بالخارج وقد بين التقرير ملاحظاته على هذا القطاع والمخالفات التي لاحظها الديوان وتشير هذه المخالفات الى حجم الفساد في ملف الايفاد بالخارج ولمزيد من المعلومات نحيل الى تقرير ديوان المحاسبة لسنة 2022 وقد تناول هذا التقرير قطاع التعليم العالي والبحث العلمي في الصفحات من 570-553 وهو متاح للاطلاع عليه على شبكة الانترنت في صفحة ديوان المحاسبة WWW.audit.gov.ly وقد اطلعنا ايضا على التقرير السنوي لهيئة الرقابة الادارية لسنة 2021م والذي تناول قطاع التعليم العالي في الصفحات من الصفحة 32 الى الصفحة 39 وتناول التقرير ملاحظات الهيئة على ديوان الوزارة والاكاديمية الليبية وجامعة طرابلس ومصراته والاسمرية والجامعات المفتوحة والمعاهد العليا (كلية الطيران والارصاد الجوية) ومنشور هذا التقرير على صفحة هيئة الرقابة الادارية على الانترنت موقع WWW.aca.gov.ly

وهناك العديد من مظاهر الفساد التي يمكن الاشارة اليها في هذا البحث ولكننا نذكر اهم هذه المظاهر وهي حسب وجهة نظرنا ، حيث انه من المسلم به ان الفساد في التعليم العالي يختلف عن مظاهر الفساد في باقي قطاعات الدولة لكونه يتعلق بجانب حيوي ومهم وهو التعليم الجامعي الأكاديمي والعالي والذي يختص بمنح درجات الماجستير والدكتوراه وكذلك التعليم الفني العالي والمتمثل في المعاهد الفنية التابعة لقطاع التعليم العالي وقد يكون الفساد في التعليم العالي في الجانب التعليمي وقد يكون في الجانب الاداري .

ومن صور الفساد في الجانب الاداري التعيينات والتكليفات في الوظائف العليا في الجامعات والمعاهد والأكاديميات والتي تتم في بعض الاحيان دون مراعاة الاقدمية والدرجة العلمية انما بناء على الوساطة والمحسوبية وقد يهيمن تيار ينتمي الى كتلة واحدة سواء كانت حزبية او ايدلوجية على هذا القطاع فتكون التعيينات والتكليفات تسير في اتجاه واحد وتشمل من هو محسوب على هذا التيار او هذه الكتلة او ربما هذا الحزب السياسي .

ومن صوره ايضا المجاملة في الإيفاد في المهمات الرسمية وعضوية اللجان الداخلية والخارجية وتمثيل الجامعات والاكاديميات في المؤتمرات والملتقيات في الداخل والخارج .

واما مظاهر الفساد في الجانب العلمي فلعل اهمها وأخطرها هو التزوير في منح الشهادات الجامعية والتي تم اكتشاف بعضها من قبل الأجهزة الرقابية وإن كان ما يدعو للتفاؤل ان غالبية حالات التزوير قد تمت عن طريق الانترنت وهذا لا يعني انها غير موجودة فعليا في بعض الجامعات والمعاهد العليا في قطاع التعليم العالي .

ومن مظاهر الفساد ايضا عدم المصداقية في الرسائل والبحوث العلمية وكثرة حالات سرقة البحوث العلمية وتقديمها للجامعات بغرض الحصول على الترقيات المطلوبة وقد تبث في الكثير من الحالات ان هذه البحوث هي بحوث (مسروقة) منقولة حرفيا من مصدرها ويتم فقط تغيير اسم الباحث والمؤسسة التعليمية والسنة الدراسية وقد تم اكتشاف العديد من البحوث التي قدمها بعض الباحثين على انها من كتاباتهم وثبت انها غير ذلك وقد تعرض البعض للتحقيق وتمت اتخاذ الاجراءات الرادعة والتي تنص عليها القوانين في هذه الحالات .

ومن مظاهر الفساد التعليمي انتشار ظاهرة الغش في قطاع التعليم العالي وضعف منظومة التفتيش والمراقبة .

ومن مظاهر الفساد والتي كانت سببا رئيسيا في ايقاف العملية التعليمية خلال الاشهر الماضية هي المحاباة والوساطة والمجاملة في ملف الايفاد للدراسة بالخارج وتأخر ايفاد المعيدين واساتذة الجامعات لتكملة دراستهم العليا بالخارج وقد اشار جهاز الرقابة الادارية الى هذا الملف وما نتج عنه من ظلم صارخ للكثير من الطلاب المتميزين والأوائل وكذلك المعيدين واساتذة الجامعات من حملة مؤهلات الماجستير .

وكذلك المجاملة والمحابة في تشكيل اللجان العلمية ورئاسة المؤتمرات وعضوية اللجان العلمية في الداخل والخارج وكذلك في التكليف بتمثيل الجامعات الليبية في المحافل العالمية والتكليف بالعضوية في المؤسسات الدولية التي تعنى بقطاع التعليم العالي .

سبل الحد من الفساد وطرق مكافحته :

للحد من الفساد لابد من اعادة النظر في التشريعات المنظمة لقطاع التعليم العالي وكذلك تفعيل الدور الرقابي لأجهزة الرقابة في الدولة ومنحها المزيد من الاختصاصات في مجال مكافحة الفساد والعمل على حث السلطة التشريعية على اصدار قوانين جديدة او تعديل القوانين النافذة في مجال مكافحة الفساد وتشديد العقوبات الخاصة بالجرائم المتعلقة بالفساد سواء كان الفساد الاداري او المالي وخاصة في القطاعات الحيوية كقطاع التعليم والنص على التداول المستمر للمناصب والنص على ذلك في التشريعات القانونية المتعلقة بقطاع التعليم بحيث لا تزيد فترة التكليف برئاسة او عمادة الجامعة او الكلية عن خمسة سنوات .

والاتجاه الى الخصخصة في قطاع التعليم مع وضع التشريعات المناسبة والتي تحول دون التلاعب في هذا المجال و ضرورة تشكيل لجان لمراقبة هذه المؤسسات الخاصة ومدى ملائمتها للمعايير الدولية والتزامها بالنصوص والقوانين النافذة ومساهمتها في الرقي بالمستوى التعليمي في البلاد .

اعطاء صلاحيات واسعة للأجهزة الرقابية والسماح لها بإجراء زيارات دورية لمؤسسات التعليم العالي ومراجعة المصروفات والايرادات وكيفية عمل الادارات والاقسام ومراقبة كيفية اجراء الامتحانات ويكون ذلك بشفافية تامة وخلال الفصول الدراسية وعلى مدار السنة الدراسية .

الخاتمة

تعد الجامعات صرح من الصروح الذي تقاس بها الدولة من حيث تقدمها في كافة المجالات العلمية وفي كافة الميادين الحياتية لأي مجتمع فهي بدورها تغرس القيم الأخلاقية لأي مجتمع لإنتاج المعرفة المنهجية ، ونشرها بين أفراده ومؤسساته، وهي مرأة لكل مراحل التنمية في المجتمع سواءً أكانت اقتصادية أو اجتماعية أو سياسية ..

فيعدُ بنائها البناء الأمثل على معايير العلم والأخلاق والقيم العليا .. انعكاسا إيجابياً للتقدم الذي يجعل من أي مجتمع يقاس عليه مقياس التحضر ..

وإذا ما نظرنا إلى بدايات أي جهد علمي مثمر ، لوجدنا .. أن المعادلة الاولى فيه ، تبدأ بمعلم كفؤ صُقل بكافة معايير القيم العليا .. الأخلاقية والعلمية والمهنية..

وهذا بدوره ينعكس على أي متلقي وهذا بدورة يمثل المحور الثاني في هذه المعادلة .. إلا وهو الطالب ، والذي سيكون خلفاً لهذا السلف الذي نشأهُ على أصول العلم والمعرفة والأخلاق ولكن ... هذا بدورة محتاج إلى بيئة نقية

تخلوا من شوائب الفساد .. بكل أنواعه.

وهذه البيئة ليس بها إلا التنافس الشريف الهادف إلى غرس القيم العلمية والأخلاقية الرصينة ، والتي مؤداها..

إنها ستنتج مخرج يحمل هذه القيم ، لهذا المجتمع ، فيكون سبباً في ازدياد رفعة شأنه ومكانته بين المجتمعات .وهنا ..نشير إلى أن هذه البيئة تتمثل في (الجامعة) هذا الصرح الذي يجب المحافظة عليه من أمراض العصر .. الاقتصادية والسياسية والشخصية

... وهي تمثل المحور الثالث لهذه المعادلة وهذا لن يتأتى هكذا بسهولة ويسر ، إنما يحتاج إلى ضوابط قانونية مرتبطة بقواعد السلوك والأخلاق ، والتي هي : منهاج إي عمل قانوني اجتماعي ، هدفه : نشر الفضيلة ومحاربة الفساد والرذيلة

... فالجامعة .. كمرفق من مرافق الدولة ، فهي بمثابة الحصن الحصين الذي تتجلى فيه أسمى آيات السلوك الإنساني القويم والسليم القائم على تلقي المعرفة البناءة من جيل يسلم الراية التي ورثها إلى جيلٌ آخر سيرثها ويورثها لمستحقها

. ولما كانت الجامعة .. بيت خبرة في أي مجتمع تنتج ثمرة جُهد أبحاث علمائها في كافة المجالات من حيث الاسترشاد ووضع الأسس والخطط والتشريعات لكافة جوانب الحياة ، وتقديم ما يناسب عجلة التطور في كل

المجالات والميادين ..

كان لزاماً .. أن تحضى بوضع معايير خاصة بها من قّبلَ المشرع لحمايتها من كافة ما من شأنه أن يجنح بها عن قاطرة الحق والعدل والعدالة ، لبناء مجتمع سليمٌ معافى كلنا نصبوا إليه..

،،، ومن خلال ماتقدم .. يقودنا إلى وضع خطة منهجية تقوم على التحليل والاستقراء لقواعد القانون العام والخاص ، لحماية هذا المكون المجتمعي الاستراتيجي المهم في بناء إنسان قويم.

قائمة بأهم المراجع

الكتب

أحمد أبودية ، الفساد سببه وأليات مكافحته – منشورات الائتلاف من اجل النزاهة في المساءلة – القدس 2004

د. محمد عبدالله الحراري ، اصول القانون الاداري 2024

د. خليفة صالح حواس ، القانون الاداري الليبي الحديث ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية 2022م

د. محمود عمر معتوق ، رقابة دوائر القضاء الاداري على اعمال الادارة في القانون الليبي ، مكتبة طرابلس العلمية العالمية 2023/2022م

د. عصام عبدالفتاح نصر ، الفساد الاداري مظاهرة ، دار الجامعة الجديدة مصر الاسكندرية 2011م

رسائل الماجستير

أ- سهى محمد مصطفى سليم ، رسالة ماجستير بعنوان الفساد الاداري في المنظمات الحكومية أسبابه طرق مكافحته جامعة قناة السويس كلية التجارة ،

ا- عمر محمد أبوجناح رسالة ماجستير بعنوان (دور ديوان المحاسبة الليبي في مكافحة الفساد المالي) كلية الحقوق جامعة الشرق الاوسط الاردن 2020/6

البحوث

د. هند محمود حميد ، الفساد تعريفة خصائصه أسبابه مظاهره طرق مكافحته بحث منشور في مجلة العلوم السياسية جامعة بغداد

د. عاتي يمينه بحث بعنوان الفساد الاداري ومفاهيمه اسبابه اشكاله وآثاره على التنمية الاقتصادية ، قدم في الملتقى الوطني حول الفساد وتأثيره على التنمية الاقتصادية . كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة محمد خضير بسكره الجزائر 2018/04/25م

د. عادل الكاسح إنبيه ، الفساد الاداري في ليبيا الواقع والتحديات منشور بتاريخ 2017/12 ، جامعة المرقب كلية الاقتصاد والتجارة منشور على الانترنت في موقع جامعة طرابلس info@uot.edu.ly

- أ ميساء بنادي ، دور العقوبات التأديبية في مكافحة الفساد في مجال التحصيل الجبائي ، مجلة المفكر العدد2006/18 ، جامعة قاصدي مرباح / ورقلة – الجزائر
- أ- عبدالمنعم محمد ابراهيم ، بحث بعنوان تحديات مكافحة الفساد في ليبيا مقدم الى المؤتمر العلمي الأول (مكافحة الفساد في ليبيا من المنظور التشريعي) الجامعة الاسمرية الاسلامية – كلية الشريعة والقانون
- د. مفتاح اغنية محمد ،بحث بعنوان ، دور المؤسسات الدستورية في مكافحة الفساد
- د. اسامة حسين محي الدين عبدالعال ، بحث بعنوان جريمة الرشوة ، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية العدد الأول الجزء الثاني يناير 2017
- الاتفاقية الدولية لمكافحة الفساد (اكتوبر 1993) والمصادق عليه من ليبيا بموجب القانون رقم 2005/10م
- التقارير
- تقرير ديوان المحاسبة عن قطاع التعليم لسنة 2022 م منشور على موقع ديوان المحاسبة الليبي WWW.audit.gof.ly
- تقرير هيئة الرقابة الادارية لسنة 2012 منشور على موقع هيئة الرقابة الادارية على الانترنت WWW.aca.gov.ly